

بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قبض اتفاقا
على الرجوع في موضع لا يصح كالهبة لعرايته
جاز تلفت الموهوب له لم يرجع على الواهب بما
ضمن والاعارة هنا كالهبة وإذا وقعت الهبة
بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشرط
التعاقب في العوضين وتبطل بالمشيوع ببيع ايها
فيرد بالعيب وخيار الروية ويؤخذ بالسفحة
فصل وهب امة الاحلها او علي ان يردّها
عليه او يعتقها او يتولدها او دارا علي ان يرد
عليه شيئا منها او يعوض في الهبة والصدقة شيئا
عنا صحت وبطل الاستئنا والشرط استحقاق اتمه ثم
صح ولو دبره ثم وهبه لم يصح كالايصح تعليق الابل
عن الدين بشرط الابكايين جاز العمري لا الرقيي
بحث الي امارته متاعا وبعتت له ايضا ثم افترقا
بعد الزفاني وادعي انه عارية والاد الاسترداد
وارادت

وارادت الاسترداد ايضا يسترد كل ما اعطي هبة
الدين من عليه الدين وامراه يتم من غير قبول تملك
الدين من ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه علي
قبضه واذا اقر الدين لفلان وان اسمه عار يته
صح والصدقة كالهبة لا تصح غير مقبوضة ولا في
مشاع يقسم ولا رجوع فيها **كتاب الجارة**
هي تملك نفع بعوض وكل ما صلح ثنا صلح
اجرة وتنفق بابرتك هذه الدار شهر بكذا او
وهبتك منافعها ويعلم النفع ببيان المدة كالخبي
والزراعة مدة كذا اي مدة كانت ولم يزد في
الاوقاف علي ثلاث سنين فلو اجرها المتولي
اكثر لم يصح والعمل كالصناعة والصنغ والخياطة
والاسارة كنقل هذا الطعام الي كذا الاجر لا ينضم
بالعقد فلا يجب تسليمه بل بتجمله او بشرطه او
الا يتيفا او تمكنه منه فيجب الاجر لدار قبضت